الأمم المتحدة

A/AC.109/2003/11

الجمعية العامة

Distr.: General
10 April 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات أساسية	١-٥	٣
	ألف – الموقع الجغرافي	١	٣
	باء – معلومات تاريخية	٢-٤	٣
	جيم – السكان	٥-٧	٤
ثانيا –	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٨-١٨	٥
	ألف – الهيكل الدستوري	٨-١٢	٥
	باء – النظام القانوني	١٣-١٤	٦
	جيم – الأحزاب السياسية والانتخابات	١٥	٧
	دال – المسائل السياسية	١٦-١٨	٧
ثالثا –	الميزانية	١٩-٢١	٨

090503 080503 03-31929 (A)
0331929

رابعا –	الاقتصاد	٢٢-٤٨	١٠
	ألف – لمحة عامة	٢٢-٢٦	١٠
	باء – القطاعات الاقتصادية	٢٧-٣٩	١١
	جيم – النقل والاتصالات	٤٠-٤٨	١٤
خامسا –	الأوضاع الاجتماعية	٥٠-٥٩	١٧
	ألف – لمحة عامة	٥٠-٥٢	١٧
	باء – العمالة	٥٣	١٧
	جيم – التعليم	٥٤-٥٦	١٨
	دال – الصحة العامة	٥٧-٥٩	١٨
	هاء – الهجرة	٦٠-٦٢	١٩
	واو – الجريمة	٦٣-٦٤	٢٠
سادسا –	البيئة	٦٥-٦٦	٢٠
سابعا –	العلاقات مع المنظمات/الترتيبات الدولية	٦٧-٧٠	٢٠
ثامنا –	مركز الإقليم في المستقبل	٧١-٧٧	٢١
	ألف – موقف حكومة الإقليم	٧١	٢١
	باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٧٢-٧٦	٢١
	جيم – نظر الجمعية العامة في المسألة	٧٧	٢٣

أولا – معلومات أساسية

ألف – الموقع الجغرافي

١ – تقع أنغيلا على بُعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو و ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سان مارتن. وتضاريس الإقليم مستوية نسبيا، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٩٦ كيلومترا مربعا. ويضم الإقليم عددا من الجزيرات القريبة من الشاطئ. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغيلا هي ''ذي فالي'' (The Valley)، حيث يعيش ٤٢ في المائة من السكان.

باء – معلومات تاريخية

٢ – الأراواك هم السكان الأصليون لأنغيلا، والمستوطنون البريطانيون هم أول من استعمرها عام ١٦٥٠. ورُبطت لأغراض إدارية بسانت كيتس ونيفيس في الفترة من ١٨٧١ إلى ١٩٨٠. وبعد حل اتحاد جزر – نيفيس – الهند الغربية عام ١٩٦٢، أصبحت سانت كيتس أنغيلا دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي عام ١٩٦٧، نظم شعب أنغيلا عددا من المظاهرات مطالبا بالانفصال عن سانت كيتس ونيفيس. وفي الاستفتاء الذي نظم في تموز/يوليه ١٩٦٧ كانت نتيجة التصويت ١ ٨١٣ صوتا تأييدا للاستقلال مقابل ٥ أصوات. ونتيجة لذلك قطعت العلاقات القانونية مع سانت كيتس. وأدت الأحداث التي أعقبت تلك المظاهرات، والمفاوضات الطويلة بين الطرفين، إلى تدخل قوات الأمن البريطانية في عام ١٩٦٩، والى سن قانون أنغيلا لعام ١٩٧١، الذي استأنفت بموجبه المملكة المتحدة المسؤولية المباشرة عن إدارة الجزيرة، وعينت مفوضا ونص على إنشاء مجلس للجزيرة. وفي شباط/فبراير عام ١٩٧٦، وضع دستور منفصل للجزيرة. وفي عام ١٩٨٠، انسحب الإقليم رسميا من الارتباط الذي يضم دولة سانت كيتس – نيفيس – أنغيلا، وأصبح إقليما منفصلا (يسمى الآن إقليم ما وراء البحار) تابعا للمملكة المتحدة.

٣ – وتم في عام ١٩٨١ عقد المزيد من المحادثات الدستورية بين حكومتي أنغيلا والمملكة المتحدة. وأوصى الوزير الأول لأنغيلا بأن يُنص في الدستور الجديد، الذي لا يوفر قدرا تاما من الحكم الذاتي الداخلي، على منح حكومة أنغيلا، رغم ذلك، درجة كبيرة من المسؤولية المحلية الإضافية. ووافق مجلس نواب أنغيلا على التغييرات. وسمحت المملكة المتحدة بأن يبدأ نفاذ مرسوم (دستور) أنغيلا في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٢. ويرد ملخص هذا المرسوم في

تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لأنغيلا، لعام ١٩٨٤ (انظر الوثيقة A/AC.109/799، الفقرات ١٩-٢٧). وعقب الانتخابات العامة التي نظمت عام ١٩٨٤، دعت الحكومة الجديدة المنتخبة إلى منح المجلس التنفيذي سلطات أكبر، فضلا عن تكثيف المملكة المتحدة للمساعدات والاستثمارات في اقتصاد الإقليم وهياكله الأساسية.

٤ - واعتمد آخر مرسوم دستور (معدل) لأنغيلا عام ١٩٩٠. وتطور هذا الدستور من المرسومين الدستوريين لعامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢، وهو الدستور الرابع الذي ينطبق على أنغيلا دون غيرها.

جيم - السكان

٥ - في عام ٢٠٠٢، نشرت حكومة أنغيلا بيانات رسمية مستمدة من التعداد الأخير للسكان الذي أجري في عام ٢٠٠١. ووفقا لذلك التعداد، بلغ عدد سكان أنغيلا ١١ ٥٦١ نسمة. ومثلت النساء ٥١ في المائة من السكان بينما مثل الذكور ٤٩ في المائة. وبلغ متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان بين عام ١٩٩٢ (العام الذي أجري خلاله التعداد السابق) وعام ٢٠٠١ نسبة ٣,٢ في المائة. وهذه الزيادة أدنى بقليل من نسبة ٤,٣ المسجلة بين عام ١٩٨٤ و ١٩٩٢. وهناك آلاف الأنغيليين الذين يعيشون في الخارج، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وزاد عدد الأشخاص غير الأنغليين مقارنة بمجموع عدد السكان من ٩,٢ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ٢٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٢ وإلى ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠١.

٦ - وتضمن تعداد السكان لعام ٢٠٠١ سؤالا يتصل بالأصل العرقي أو العنصري للمرة الأولى منذ تعداد عام ١٩٦٠. ووفقا للتعداد، مثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي ٩٠ في المائة من السكان مقارنة بنسبة ٧٨ في المائة المسجلة في عام ١٩٦٠. وكان الانخفاض الأكبر بين السكان من أصل مختلط الذين شكلوا ٥ في المائة من السكان في عام ٢٠٠١ و ٢١ في المائة في عام ١٩٦٠. وشكل الأنغيليون من عرق أبيض ٤ في المائة من السكان في عام ٢٠٠١ مقارنة بنسبة تقل عن ١ في المائة في عام ١٩٦٠. ووفقا لوزارة الإحصاءات، قد يعزى التغيير في الفرق في التحديد الذاتي للمجيبين.

٧ - وللمرة الأولى، تضمن تعداد عام ٢٠٠١ سؤالا يتصل باللغات المستعملة. ودل التعداد على أن ٩٩ في المائة من السكان يتكلمون الانكليزية بشكل يسمح لهم بالتحدث بهذه اللغة. وكانت اللغتان الإسبانية والصينية من اللغات الأكثر استعمالا بين الأنغيليين الذين لا يجيدون الانكليزية. وأخيرا، عندما كان يسأل الأنغيليون عن دينهم، ٢٩ في المائة من السكان أجابوا أنهم يعتبرون أنفسهم أنجليكايين و ٢٤ في المائة ميثوديين. ومثل أتباع كنيسة

الروح القدس وأتباع كنيسة الله والسبتيون والمعمدانيون جميعا من ٧ إلى ٨ في المائة من السكان في حين مثل الكاثوليكيون ٦ في المائة[1].

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

ألف – الهيكل الدستوري

٨ – استنادا إلى مرسوم (دستور) أنغيلا لعام ١٩٨٢، تتألف حكومة أنغيلا من الحاكم، ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم، الذي تعيِّنه الملكة، مسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، والخدمة العامة، والتمويل الخارجي. وعليه، فيما يتعلق بالشؤون الأخرى، أن يتشاور مع المجلس التنفيذي، ويتصرف وفقا لمشورته. ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم بوصفه رئيسا، ومن الوزير الأول، ومما لا يزيد على ثلاثة وزراء آخرين وعضوين آخرين بحكم منصبيهما (وهما المدعي العام ونائب الحاكم). وينتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات. ويتألف من رئيس المجلس، وسبعة أعضاء ينتخبون من هيئات انتخابية وحيدة، فضلا عن نفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يرشحهما الحاكم، ويعيَّن أحدهما بعد التشاور مع الوزير الأول ومع زعيم المعارضة.

٩ – ويملك حاكم أنغيلا سلطات واسعة. وبيده السلطات التنفيذية اللازمة لإبطال قرارات المجلس التنفيذي بموافقة وزير الدولة لشؤون أقاليم ما وراء البحار. وهو الذي يعين الوزراء، والأعضاء المرشحين لمجلس النواب وأمين البرلمان، الذي يمكن اختياره من بين أعضاء الجمعية المنتخبين أو المرشحين. ويرأس الحاكم المجلس التنفيذي. وحاكم أنغيلا الحالي هو بيتر جونسون الذي عين في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

١٠ – وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أصدرت حكومة المملكة المتحدة كتابا أبيض بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار بعنوان ”شراكة من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار“. (للاطلاع على النص انظر الوثيقة A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق). وفيما يتعلق بالتوصيات الرئيسية انظر الوثيقة A/AC.109/1999/9، الفقرة ٢٨. ويقترح الكتاب الأبيض أن تشمل المواطنة البريطانية مواطني الإقليم. كما يقترح وجوب تنقيح دساتير الأقاليم وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتنظيم الخدمات المالية لجعلها مطابقة للمعايير البريطانية والدولية. وحصل مشروع القرار على الموافقة الملكية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بوصفه قانون أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ (A/AC.109/2002/2/Add.1) ودخل حيز النفاذ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويمنح القانون الجديد حق التمتع التام بالجنسية البريطانية لجميع سكان أقاليم

ما وراء البحار ويلغي رسميا مصطلح ''مستعمرة''. ويمكن بموجب هذا القانون لسكان أنغيلا الحصول على جوازات سفر بريطانية تتيح لهم، في جملة أمور، العيش والعمل في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي دون قيود. واكتساب الجنسية البريطانية ليس إجباريا. وفي الوقت ذاته، لا يمنح القانون الجديد للمواطنين البريطانيين والأوربيين الحق المتبادل في العيش في أقاليم ما وراء البحار[٢].

١١ - وواصلت لجنة الإصلاحات الدستورية والانتخابية المعينة في عام ٢٠٠١ عملها في إطار الكتاب الأبيض حتى نهاية عام ٢٠٠٢. وفي عدد من الاجتماعات العامة، نوقشت أجزاء مختلفة من الدستور. ومن المتوقع أن تنهي اللجنة أعمالها في عام ٢٠٠٣.

١٢ - ووفقا لمعلومات واردة من السلطة القائمة بالإدارة، نوقشت المسائل المثارة خلال عملية الاستعراض الدستوري في مجلس المملكة المتحدة الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٣]. وقال وزير المالية في أنغيلا أن العملية الاستعراضية في الإقليم لا تزال في مرحلة التوعية. إلا أن الإشارات الأولى توحي بأن سكان الإقليم يرحبون بإصلاح هام للعملية الانتخابية وتقاسم السلطة بين الحاكم والممثلين المنتخبين. ولاحظ الوزير الأول أنه، بالرغم من أن أنغيلا حظيت بحكام جيدين، فإن اثنين منهم كانا من الملحدين. ورأى أنه كان يتعين عدم تعيينهما في الإقليم إذ يتعين على الحكام احترام ثقافة المجتمع وديانته المسيحية. ولاحظت الوزيرة البريطانية لأقاليم ما وراء البحار أن من غير القانوني التمييز على أساس الدين أو المعتقد عند القيام بتعيينات لمناصب عامة. وفيما يتعلق بالمسألة العامة المتصلة بسلطة الحاكم، وافقت الوزيرة البريطانية على وجوب إيلاء اعتبار دقيق للتوصيات التي لقيت أكبر قدر من الدعم الشعبي، إلا أنها قالت أنه لا يمكنها ضمان قبول جميع المقترحات. كما دافعت عن دور الحكام قائلة إن عليهم كفالة تماشي معايير وممارسات أقاليم ما وراء البحار مع أولويات حكومة صاحبة الجلالة والمقتضيات الدولية.

باء - النظام القانوني

١٣ - قانون أنغيلا هو القانون العام للمملكة المتحدة، فضلا عن جميع التشريعات التي ورثتها عن دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا المرتبطة السابقة حتى آب/أغسطس ١٩٧١، إلى جانب التشريعات التي سُنَّت محليا منذ ذلك التاريخ. ويتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، التي تتألف من محكمة استئناف ومحكمة عليا ومحاكم اختصاص جزئي، ومحاكم محلية. وقد أعلن قاضي قضاة المحكمة العليا لشرق الكاريبي عن بدء تنفيذ مبادرات جديدة لتحسين أداء المحاكم في تلك المنطقة دون الإقليمية، التي تشمل أنغيلا. وتشمل هذه المبادرات مراجعة قواعد المحكمة العليا، وإدارة القضايا، وضرورة إعداد تقارير للمحاكم في

شتى أنحاء المنطقة دون الإقليمية، والاستعانة بالحاسوب، وتوحيد محاكم الأسرة، فضلا عن ضرورة إصلاح القضاء والتثقيف القضائي. ووفقا للتقارير الصحفية، توافق رابطة محامي أنغيلا، من حيث المبدأ، على السعي من أجل إنشاء محكمة لمنطقة البحر الكاريبي تحل محل مجلس الملكة البريطاني باعتبارها الملجأ الأخير للانتصاف القانوني. ولو أن للرابطة تحفظات على تنفيذ ذلك بالكامل. وفي عام ١٩٩١ ألغت الحكومة البريطانية عقوبة الإعدام على جريمة القتل في أنغيلا وكذلك في العديد من الأقاليم التابعة لبريطانيا[٤].

١٤ - واعتمد عدد من القوانين التشريعية بغية تحسين تنظيم القطاع المالي لاقتصاد أنغيلا، منها قانون عائدات السلوك الجنائي لعام ٢٠٠٠، وقانون سلطة الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٠٠، وأنظمة مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٠ والملاحظات التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال.

جيم - الأحزاب السياسية والانتخابات

١٥ - ورد في ورقة العمل الصادرة عام ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة A/AC.109/2000/15، الفقرة ٨) أن عام ١٩٩٩ شهد مأزقا دستوريا أدى إلى أزمة سياسية حُسمت أخيرا بانتخابات أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٠. وأتت هذه الانتخابات إلى السلطة بائتلاف يتكون من التحالف الوطني الأنغيلي والحزب الوطني الأنغيلي ويتزعمه الوزير الأول أوزبورن فليمنغ من التحالف الوطني الأنغيلي. وخلال الفترة المستعرضة، تمكن هذا الائتلاف، المعروف بالجبهة المتحدة، من البقاء في السلطة طوال الفترة المستعرضة. ويشكل الحزب القومي لأنغيلا المعارضة. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة قبيل حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

دال - المسائل السياسية

١٦ - في إطار الكتاب الأبيض، الذي دعا إلى جملة أمور منها إضفاء الصبغة العصرية على العلاقة بين المملكة المتحدة وكل من أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، اتفق ممثلو حكومتي المملكة المتحدة وأنغيلا على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة. وتجسدت هذه الأهداف في برنامج قطري استراتيجي ثلاثي السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، تعهدت بموجبه حكومة أنغيلا بتنفيذ خطة عمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شملت بنودها التوسع في الهياكل الأساسية العامة، وإدارة شؤون البيئة، وتحسين الخدمات العامة. ووافقت حكومة المملكة المتحدة على المساعدة في تنفيذ البرنامج بتقديم ٢,٢٥ مليون جنيه إسترليني في السنة المالية

٢٠٠٠/٢٠٠١، و ١,٧ مليون جنيه إسترليني في السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢، و١,٥ مليون جنيه إسترليني في السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

١٧ - وكما ورد في ورقة السنة الماضية (A/AC.109/2002/3، الفقرة ١٦)، ثمة جانب آخر من الجوانب التي ينص عليها الكتاب الأبيض يتمثل في ضرورة قيام أنغيلا بمراجعة دستورها لكفالة مطابقته للالتزامات الدولية للمملكة المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأنظمة المالية.

١٨ - والتمس رئيس لجنة مراجعة الدستور مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم معلومات عن مواضيع منها دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع؛ ومفهوم السيادة في سياق ''عولمة'' عملية صنع القرار؛ وترتيبات الحكم التعاوني؛ والأشكال الدستورية المناسبة لصغار الدول؛ وأساليب التطبيق التدريجي للترتيبات الدستورية الجديدة؛ وحقوق الشعوب وواجباتها ومسؤولياتها؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ وإقامة مؤسسات للمشاركة الشعبية في صنع القرار.

ثالثا - الميزانية

١٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عرض وزير المالية والتنمية الاقتصادية لأنغيلا في مجلس النواب وثيقة الميزانية لعام ٢٠٠٣ بعنوان ''لنكن مسؤولين فعالين اليوم''. وأكد أن الميزانية جاءت في نهاية سنة مالية صعبة. فقد كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٢ صفراً. وأفاد أيضا أن وفود السائحين في فترة كانون الأول/يناير - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ كان أقل من الفترة ذاتها لعام ٢٠٠١ بنسبة ١٢,٣ في المائة. وأبان قطاع البناء أيضا عن ضعف في الأداء. وتراجعت نسبة الإيرادات من رسوم الواردات من ٥٢ في المائة من مجموع الإيرادات عام ٢٠٠١ إلى ٣٧ في المائة عام ٢٠٠٢. ونظرا لتراكم عجز مالي قدره ١٥,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في نهاية عام ٢٠٠١، أوصت وزارة المالية باتخاذ تدابير خاصة من أجل استعادة الاستقرار المالي. وتضمنت هذه التدابير ما يلي: خفض النفقات المدرجة في الميزانية بنسبة ٧ في المائة؛ وتجميد التوظيف؛ وتحسين عملية تحصيل ضرائب الأملاك، والضرائب السياحية ورسوم الرخص التجارية؛ والزيادة في ضريبة المغادرة؛ وإحداث ضرائب جديدة تتعلق بتذاكر الطيران، وأمن المطار، وتسويق السياحة؛ وتنظيم حملة لزيادة إيرادات قطاع التجارة الحرة. وعلى أساس التدابير المقترحة، سمحت المملكة المتحدة بتحويل العجز المتراكم إلى قرض طويل الأجل، وبالتالي تخفيف تكاليف الفوائد عن الحكومة. ونتيجة لذلك، قُدِّر أن تبلغ النفقات المتكررة لعام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٨٢ مليون دولار شرق الكاريبي، أي بزيادة ٢,٨ في المائة على نفقات ٢٠٠١، لكن بنقصان قدره ١٥,٤ في المائة عما توقعته الميزانية وقدره ٩٦,٢ مليون دولار شرق

الكاريبي. وقُدرت الإيرادات المتكررة لعام ٢٠٠٢ بمبلغ ٧٩ مليون دولار شرق الكاريبي، أي بزيادة قدرها ٨,٧ في المائة على إيرادات عام ٢٠٠١. وقُدر العجز الكلي لعام ٢٠٠٢ بمبلغ ٣,٥ ملايين دولار شرق الكاريبي، أو ما يزيد بقليل على نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٥].

٢٠ - وحسب وثيقة الميزانية لعام ٢٠٠٣، ستواصل الحكومة جهودها من أجل تثبيت الاستقرار الاقتصادي. ورصدت ميزانية ٢٠٠٣ مبلغ ٨٩ مليون دولار شرق الكاريبي من النفقات المتكررة لتمويل الخدمات الحكومية. وحُددت ميزانية الإيرادات المتكررة في مبلغ ٩٢,١ مليون دولار شرق الكاريبي، مما يبين فائضاً في الإيرادات قدره ٣,١ ملايين دولار شرق الكاريبي. وأعلن الوزير لدى عرضه الميزانية أن عددا من الرسوم ستزداد قيمتها لإظهار تكلفتها الاقتصادية. وتقرر تعديل رسوم أخرى وفقاً للتضخم وظروف اقتصادية أخرى. ومن المجالات التي ستتأثر بتدابير زيادة الإيرادات مكوس الرصيف، ومكوس الحمولة، ومكوس الميناء، ورسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية ورسوم المحكمة. وتناول الوزير أيضا مسألة ضرائب الأملاك. وفي ٢٠٠٢، تعاونت فرقة عمل مع إدارة الأملاك العقارية والمساحات من أجل ضمان تسجيل جميع الأملاك بغية تحسين عملية تحصيل الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن وزير المالية عن فرض ضريبة بيئية ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تجبيها شركة كهرباء أنغيلا باسم الحكومة عند دفع فواتير الكهرباء. وستشكل الضريبة نسبة ٥ في المائة من فاتورة الكهرباء لكل أسرة معيشية أو مؤسسة تجارية. ويُتوقع أن تُدر هذه الضريبة ١,٥ مليون دولار في ٢٠٠٣. وستضاف نسبة ١ في المائة على الضريبة المحصلة على جميع المواد المستوردة. وحسب الوزير، سيكون ذلك تدبيراً مؤقتا، سيُعاد النظر فيه بعد استعادة الاستقرار المالي. وستبلغ إيرادات هذا التدبير ما قدره ٢,٣ مليون دولار[٦].

٢١ - وستُعزز الضوابط أيضا على النفقات، وستقوم فرقة جديدة للاستعراض المالي برفع تقرير شهري إلى فريق التقييم المالي الذي يرأسه وزير المالية. ويُتوقع أن تبلغ المصروفات الرأسمالية لعام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٣٧ مليون دولار شرق الكاريبي. وتقدر المصروفات الرأسمالية الممولة محليا في الميزانية بـ ١٤ مليون دولار شرق الكاريبي، تقابلها إيرادات رأسمالية محلية قدرها ١٥ مليون دولار شرق الكاريبي، التي زادت أساسا بفضل المبيعات المحلية للحصص في شركة الكهرباء، أنغليك، بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣. وسيموَّل مبلغ إضافي من المصروفات الرأسمالية وقدره ٢٣ مليون دولار شرق الكاريبي من مصادر خارجية، ليشمل منحاً قدرها ٨ ملايين دولار شرق الكاريبي قدمتها المملكة المتحدة، ومنحة قدرها ٥,٤

ملايين دولار شرق الكاريبي قدمها صندوق التنمية الأوروبي وقرضاً قدره ٩,٩٠ ملايين دولار شرق الكاريبي من مصرف التنمية الكاريبي لبناء الطرق[٧].

رابعا – الاقتصاد

ألف – لمحة عامة

٢٢ – على غرار ما جاء في ورقتي العمل السابقتين (A/AC.109/2001/13 و A/AC.109/2002/3)، تباطأ اقتصاد أنغيلا في عام ٢٠٠٠ نتيجة للكوارث الطبيعية بعد أن شهد نموا سريعا طوال عقد من الزمن. وبوجه خاص، أدى إعصار ليني الذي ضرب الجزيرة في أواخر عام ١٩٩٩ إلى خسائر بلغت قيمتها ٦٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأدى الانخفاض الحاد في عدد السياح إلى انكماش اقتصادي، مما نجم عنه انخفاض في إيرادات الحكومة في الأجل القصير على الأقل. وفضلا عن السياحة، تمثل المبالغ المالية التي يحولها آلاف الأنغيليين العاملين في الخارج، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مصدرا مهما آخر لإيرادات أنغيلا. وبطبيعة الحال فإن هذا الدخل ينخفض عندما تصاب اقتصادات هذه البلدان بالكساد. وهكذا، أدى تباطؤ تدفقات الأموال المحولة إلى ضغط إضافي على الاقتصاد[٨].

٢٣ – وحسب وحدة الإيكونوميست للاستخبارات، بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢٩١,٥ مليون دولار شرق الكاريبي في ٢٠٠١ و ٣٠٧,١ مليون دولار شرق الكاريبي في ٢٠٠٢. وبالنسبة لعام ٢٠٠٣ تم توقع نمو صفري في الناتج المحلي الإجمالي.

٢٤ – ووفقا لحكومة أنغيلا، تشير التوقعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ إلى أن الصورة الإجمالية ستتوقف بالأساس على التطورات الحاصلة في واردات السلع وقطاع السياحة. وتوُقع أن يزيد العجز الحالي في الحسابات في ٢٠٠٣، ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى المشاريع المزمع تنفيذها في مجال البناء (المطار، وإعادة تعبيد الطرق، وإنشاء ميدان جديد للغولف). ويُتوقع حصول بعض الانتعاش في قطاع السياحة، رهناً بحدوث تطورات اقتصادية إيجابية في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن ينمو الاستثمار المباشر الأجنبي في ٢٠٠٣، ولا سيما في قطاع البناء.

٢٥ – وبوصف أنغيلا أحد الأقاليم البريطانية الواقعة فيما وراء البحار، يقيد هذا الانتماء حكومتها فيما يتعلق بحرية الاقتراض من الأسواق النقدية. وفي هذا الصدد، اعتزمت الحكومة أن تضع استراتيجية للتمويل، بما في ذلك استراتيجية للاقتراض، لمعالجة العجز المالي بوجه خاص. وفي اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم المملكة المتحدة الواقعة في ما وراء

البحار، الذي عقد في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نوقشت المبادئ التوجيهية للاقتراض، على النحو الذي حدده الكتاب الأبيض. وذكر وزير مالية أنغيلا أنه يتفهم ضرورة تحسين السلوك المالي. غير أنه قال إن أنغيلا ستواجه مشاكل في تكوين احتياطات بالمستوى المطلوب في النسب ذات الصلة. ونظرا لأن أنغيلا ليس لديها شبكة السلامة الاجتماعية لحماية العاطلين، سيتعين الحفاظ على مستويات العمل في القطاع العام. وأكد الوزير أن حكومة أنغيلا مستعدة للعمل مع حكومة صاحبة الجلالة للاتفاق على مبادئ توجيهية للاقتراض، شريطة مراعاة هذه المبادئ للصعوبات الخاصة التي يواجهها الإقليم.

٢٦ - ومثلت المشاكل التي واجهها اقتصاد أنغيلا خلال السنة الماضية، والتي تسببت في انخفاض النمو الاقتصادي، تحديات كبيرة للحكومة في تنفيذ البرنامج القطري الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ووفقا لهذا البرنامج، وافقت حكومة أنغيلا على ضرورة تنويع اقتصادها للتقليل من ضعفها تجاه الصدمات الخارجية. وفي أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٢، جرت مفاوضات بشأن مرحلة جديدة من البرنامج القطري الاستراتيجي بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة أنغيلا. وحدد البرنامج مسؤوليات كل من الحكومتين من أجل العمل سويةً بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الإقليم. ووفقا لهذه الخطة، سيقدر برنامج المملكة المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية إلى أنغيلا، الذي تديره إدارة التنمية الدولية، بمبلغ ٢.٩ مليون جنية إسترليني على مدى السنتين المقبلتين. وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد أنغيلا أيضا من المشاريع البريطانية لما وراء البحار التي تمولها الإدارة. وستدعم المساعدة الإنمائية النمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق نمو اقتصادي محسوس وإدارة مالية معقولة، وستكفل تلبية الاحتياجات الأساسية. وستتمثل العناصر الرئيسية لبرامج الإدارة في تقييم الفقر، والتعليم، والحكم الرشيد، والصحة والتنمية الاجتماعية[٩].

باء - القطاعات الاقتصادية

الزراعة ومصائد الأسماك

٢٧ - النشاط الزراعي في أنغيلا محدود للغاية نتيجة لمجموعة من العوامل، منها عدم خصوبة التربة وصغر مساحة الأرض الصالحة للزراعة وعدم انتظام سقوط الأمطار. وعلى الرغم من أحوال الجفاف السائدة ومعدلات هطول الأمطار التي يتعذر التنبؤ بها في أنغيلا، لا تزال الزراعة تلعب دورا كبيرا كمصدر رزق للسكان المحليين.

٢٨ - وساهم قطاع الزراعة ومصائد الأسماك بنسبة ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ وشغَّل نسبة ٤,٢ من اليد العاملة. وفي ٢٠٠٢، قدرت إدارة الزراعة أن مجموع

الناتج الزراعي، دون منتجات الزراعة فوق الماء، يبلغ ٠٠٠ ٦٣٤ دولار شرق الكاريبي، مقارنةً بمبلغ ٠٠٠ ٦٢٩ دولار شرق الكاريبي في عام ٢٠٠١[١٠].

٢٩ - وحسب تقارير صحفية، اقترحت شركة صيد أمريكية (نورث أتلانتيك) في آخر ٢٠٠٢ على حكومة أنغيلا إنشاء مشروع لتعبئة الأسماك في الإقليم. وسيتضمن المشروع مشاركة صيادين من الإقليم. وفي المقام الأول، تهتم هذه الشركة، التي تعد زبونا كبيراً يشتري الأسماك من أمريكا الجنوبية والوسطى، بسمك التونة، والسيف، والقرش، والنهاش وغير ذلك من الأسماك القريبة من الساحل. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وجهت غرفة التجارة في أنغيلا نداءا إلى الصيادين المحليين لدراسة الخطة التجارية والمشاركة في هذا المشروع[١١].

الصناعة/الصناعة التحويلية

٣٠ - استأثر قطاع الصناعة، بما في ذلك التعدين والصناعة التحويلية والبناء بنسبة ١٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ وشغَّل ٢٠,٦ في المائة من القوة العاملة. وازدادت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٥ في المائة في المتوسط سنويا خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠، وذلك وفقا للبنك المركزي لشرق البحر الكاريبي، غير أن هذه الحصة انخفضت بنسبة ٥,٢ في المائة عام ٢٠٠٠ من حيث القيمة الحقيقية، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع في التوسع الشديد الذي شهده نشاط البناء[١٢].

٣١ - ويشمل قطاع التعدين والصناعة التحويلية الصغير إنتاج الملح وصناعة الآجر وبناء السفن. ولم يساهم قطاع التعدين ومقالع الحجارة إلا بنسبة ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ كما لم يشغِّل سوى ٠,٢ في المائة من اليد العاملة. وبلغت حصة صناعة المراكب وتعبئة الأسماك ١,١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

السياحة

٣٢ - ما زالت السياحة تهيمن على اقتصاد أنغيلا. وقطاع الفنادق والمطاعم هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، إذ مثّل ٢٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وبلغ مجموع النفقات السياحية لعام ٢٠٠٠ ما مقداره ١٤٩,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وفي عام ٢٠٠١، تأثر قطاع السياحة الذي كان في طور الانتعاش من الكوارث الطبيعية التي شهدها في السنتين السابقتين، تأثرا مباشرا وحادا من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وفي عام ٢٠٠١ بلغ عدد السياح المتوقفين في الجزيرة ١٠٠ ٤٩ سائح، جاء ٦٣ في المائة منهم من الولايات المتحدة و ١٧ في المائة من أوروبا. وفي عام ٢٠٠٢، ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء ووزير السياحة، بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة ٥٨٧ ١

شخصا أو ٢٦ في المائة من القوة العاملة في أنغيلا، وأسهم هذا القطاع في إيرادات الحكومة بما مقداره ١٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي[١٣].

المالية

٣٣ - القطاع المالي الدولي في أنغيلا صغير ولكنه سريع التوسع. ويتخصص هذا القطاع في الاستئمانات وتسجيل الشركات، وهو ما يدر نحو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. ودخلت أنغيلا ميدان الخدمات المالية متأخرة، إذ أن التشريع الرئيسي لم يعتمد إلا في عام ١٩٩٤. وليست هناك ضرائب على الدخل أو العقارات أو أرباح رأس المال. وليست هناك أيضا ضوابط لصرف العملات، وعلى الرغم من أن العملة الرسمية هي دولار شرق الكاريبي، فإن دولار الولايات المتحدة شائع التداول.

٣٤ - وكما ذكر في ورقات العمل السابقة (انظر A/AC.109/2001/13، الفقرات ٣١-٣٥ و A/AC.109/2002/3، الفقرات ٤٣-٤٧)، فإن الخدمات المالية لأنغيلا مطابقة إلى حد كبير للمعايير الدولية الحالية. غير أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أدرجت أنغيلا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بوصفها أحد الأقاليم الـ ٣٥ التي يمكن أن تضر أنظمتها الضريبية ببقية العالم. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، التزمت أنغيلا بالتعاون مع المنظمة فرُفع اسمها من قائمة السلطات الضريبية غير المتعاونة[١٤]. وقد أرفقت بكتاب الالتزام خطة تنفيذ تدريجية تحدد التدابير التي ستتخذها الحكومة حتى أواخر عام ٢٠٠٥ بقصد التقيد بمبادئ الشفافية وتبادل المعلومات بشكل فعال.

٣٥ - وفي الأشهر التي تلت، واصلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضغطها على السلطات القضائية المدرجة في قائمتها الأصلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كشفت المنظمة النقاب عن نموذج اتفاق للتبادل الفعَّال للمعلومات يستهدف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح، وعلى رأس المال والثروة الصافية والتركات والإرث والهدايا. وفي الوقت ذاته، دخلت السلطات القضائية المستهدفة مشتركة في مفاوضات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بقصد حماية سيادتها وسرية عملائها. وبين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اشتركت أنغيلا في اجتماع عقده أعضاء المنظمة مع ممثلين عن السلطات القضائية المستهدفة استضافته حكومة جزر كايمن[١٥].

٣٦ - وما برحت مسألة فرض الضرائب عبر الحدود على حسابات الادخار، بما في ذلك الحسابات في المراكز المالية الخارجية تبحث في إطار الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٨. وعلى إثر الطلب الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بأن تقدم أقاليم ما وراء البحار الكاريبية تفاصيل عن جميع أصحاب حسابات الادخار المسجلين في

الأقاليم في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عقد وزراء الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومنها أنغيلا، اجتماعا طارئا في جزر كايمان. وعلى الرغم من أن هذه الأقاليم أكدت من جديد استعدادها للتعاون، فقد أكدت أيضا الحاجة إلى اتباع نهج عادل وشفاف وخال من التمييز إزاء هذه المشكلة[١٦].

٣٧ - ومع ذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي، في آذار/مارس ٢٠٠٣، مبادرة أخرى تتصل بفرض الضرائب. واستنادا إلى التقارير الصحفية، قرر وزراء المالية الأوروبيون أن تقوم السلطات الضريبية لديهم بتبادل المعلومات تلقائيا فيما بينها. وكان من شأن هذا القرار أن يؤثر على أقاليم ما وراء البحار، بما فيها أنغيلا. غير أن بعض البلدان مُنحت مهلة انتقالية قبل الدخول في هذا الاتفاق. وقد أثارت هذه الخطة الاحتجاج لدى أقاليم ما وراء البحر الكاريبية[١٧].

٣٨ - ومن أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في عام ٢٠٠٢، عرضت أنغيلا منتجاتها المالية في سوق للأوراق المالية افتتحت مؤخرا في سانت كيتس. وتتعامل سوق الأوراق المالية هذه بأسهم الشركات والسندات الحكومية في أنغيلا[١٨]. ووفقا لما ذكرته التقارير الصحفية، شهدت السنة الأولى من عمل سوق الأوراق المالية حركة تجارية متوسطة[١٩].

٣٩ - وواصلت الحكومة تركيزها على تنمية التجارة بواسطة الإنترنت. وبدأ مشروع تسجيل أسماء النطاقات المخصصة على الإنترنت عملياته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونظرا للتوقعات غير المشجعة في الاقتصاد العالمي، كان لا بد من تعديل توقعات الإيرادات المتأتية من هذا المصدر بأن تم تخفيضها، ولكن كانت هناك توقعات بتحقيق نتائج كبيرة في عام ٢٠٠٢.

جيم - النقل والاتصالات

الطرق

٤٠ - وفقا لتقديرات عام ١٩٩٨، كان لدى أنغيلا ما مجموعه ٢٧٩ كيلومترا من الطرق، منها ٢٥٣ كيلومترا معبدة. وقد حظيت مواصلة برنامج الحكومة لتحسين الطرق بالأولوية الثانية في الميزانية الرأسمالية (بعد تطوير المطار). وفي عام ٢٠٠٠، أنفقت الحكومة خمسة ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي على الطرق، معظمها بتمويل من المصرف الوطني لأنغيلا والمصرف التجاري الكاريبي. وفي ميزانية عام ٢٠٠١، التزمت الحكومة بمبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لتحسين الطرق. ويشمل هذا المبلغ قرضا

قيمته ١٠ ملايين دولار من مصرف التنمية الكاريبي، وجاءت خمسة ملايين أخرى من منح قدمها صندوق التنمية الأوروبي.

٤١ - ووفقا لإحصاءات إدارة الشرطة، كان هناك في عام ٢٠٠١، ما مجموعه ٨٢٩ ٥ مركبة مرخصة على الطرق و ٧٣٧ ٣ رخصة قيادة سيارات صادرة في أنغيلا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصدرت وزارة الهياكل الأساسية ٠٠٠ ٥ خريطة ونصبت لافتات طرق إرشادية جديدة لتمكين أفراد السكان المحليين والسياح من التعرف على شبكة الطرق[٢٠].

٤٢ - وفي بداية عام ٢٠٠٣، بدأ برنامج إعصار ليني لإصلاح الطرق في الطرف الشرقي من ليتيل هاربر. وسوف تبلغ تكلفة المرحلة الأولى من المشروع ٧,٨٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ويتوقع أن ينتهي المشروع بعد ١٠ أشهر. وقد ساهمت حكومة أنغيلا بمبلغ ٠٠٠ ٧٨٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي في حين قدم مصرف التنمية الكاريبي قرضا بمبلغ ٧,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي[٢١]. وستبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج ما مقداره ١,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقا للتقارير الصحفية، فإن القرض سيغطي ٨٠ في المائة من تكاليف التشييد في حين ستغطي الحكومة نسبة الـ ٢٠ في المائة المتبقية[٢٢].

الموانئ البحرية

٤٣ - لدى أنغيلا ميناءان، أحدهما في بلوينغ بوينت والآخر في رود باي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كان لدى أنغيلا ثلاث سفن مسجلة لدى شركة لويدز في لندن، يبلغ إجمالي حمولتها ٧٠١ طن. وفي ميزانية عام ٢٠٠١، اقترحت الحكومة تحويل إدارة الموانئ إلى هيئة مستقلة بغية تحقيق تمويل مستقل ومستمر على المدى الطويل.

المطارات

٤٤ - لدى أنغيلا ثلاثة مطارات، اثنان منها غير معبدين ولا يزيد طول مدرج أي منهما عن ٠٠٠ ١ متر. أما مطار وولبليك، وهو المطار الرئيسي فمعبد ويبلغ طول مدرجه ١٠٠ ١ متر. وحيث أنه لا توجد مرافق للتزود بالوقود، فإن الطائرات لا تستطيع الهبوط إلا إذا كانت تحمل من الوقود ما يكفي لرحلة عودتها، الأمر الذي يحد من الحمولة التي يمكن أن تنقلها. وقد كانت أولى أولويات النفقات الرأسمالية للحكومة عام ٢٠٠١ هي شراء أراض بجوار المطار من أجل البدء في أعمال توسيع المطار في عام ٢٠٠٢.

٤٥ - وكما ذكر في ورقة عمل السنة الماضية (A/AC.109/2002/3، الفقرة ٥١)، خصصت ميزانية عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لتعويض ملاك الأراضي مقابل شراء أراضيهم ومبانيهم لأغراض تمديد مدرج مطار وولبليك. ووفقا للخطة الأولية، سيبلغ طول المدرج بعد تمديده ٦٠٠ ٤ قدم[٢٤]. غير أن رئيس الوزراء أعلن في عام ٢٠٠٣، بعد اجتماع عقده مع الحكومة البريطانية، أن المدرج سيمدد ليبلغ ٦٠٦ ٥ أقدام وأن المشروع بكامله ستبلغ تكلفته ١٩ مليون دولار. ومن شأن هذا التمديد أن يتيح للطائرات النفاثة الخاصة أن تهبط على الجزيرة. والموعد المحدد لبدء الأعمال في المطار هو أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ووفقا لما ذكره وزير المالية، فإن الحكومة البريطانية وافقت على اقتراض مبلغ ١٥ مليون دولار من المصارف التجارية في أنغيلا ومصرف التنمية الكاريبي، في حين يتعين توفير مبلغ ٧ إلى ٨ ملايين دولار في إطار صندوق التنمية الأوروبي. وفي الأخير، ستسهم حكومة أنغيلا بمبلغ إضافي قدره ٤ ملايين دولار من بيع أسهم في شركة كهرباء أنغيلا، ومن الفوائض المتكررة[٢٥]. ويتوقع أن يكتمل مدرج المطار بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤ دون أن يحدث انقطاع في الخدمة أثناء فترة التشييد.

الاتصالات

٤٦ - تمتلك أنغيلا شبكة هاتفية داخلية حديثة وشبكة لتقوية بث المكالمات الدولية بالموجات المتناهية القصر (المايكروويف) إلى جزيرة سانت مارتن. ويجري تشغيل الشبكة بموجب عقد احتكار مع شركة Cable & Wireless وهي شركة تمتلك عددا من الامتيازات في منطقة البحر الكاريبي. ويمثل قطاع الاتصالات ١١,٩ في المائة من الناتج المحلي الحقيقي.

٤٧ - ومن التدابير الرامية إلى تحسين الحالة الاقتصادية في الإقليم، اقترحت الحكومة تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أصدرت وزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق وثيقة تتعلق بالسياسة المتبعة في مجال الاتصالات وجدولا زمنيا لتحرير هذا القطاع على مراحل من المقرر تنفيذه بدءا من عام ٢٠٠١ وانتهاء في عام ٢٠٠٣[٢٦].

٤٨ - وفي عام ٢٠٠٢، اتخذت شركة Cable & Wireless خطوات لتحسين الخدمات. فقد بدأت خدمة جديدة عالية السرعة عن طريق الإنترنت في أنغيلا. وسوف يوفر النظام الجديد مزيدا من النطاق الترددي إلى جانب الأسلاك الهاتفية النحاسية الموجودة، بحيث يتيح تقديم خدمات الهاتف وخدمات الإنترنت في وقت واحد[٢٧].

٤٩ - وفي محاولة لتثبيت ميزانية الإقليم، فرضت الحكومة، ضمن ميزانية عام ٢٠٠٣، زيادة في الرسوم التي ينبغي أن تدفعها شركة الكابل التلفزيوني المحلية إلى الحكومة حسب عدد المشتركين في الشهر. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، زادت الرسوم من دولار واحد إلى ١,٨٠ دولار[٢٨].

خامسا – الأوضاع الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٥٠ – تعد مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية في أنغيلا أفضل من مثيلاتها في سائر بلدان المنطقة. وتبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة ٩٥ في المائة. ووفقا لنتائج تعداد السكان لسنة ٢٠٠١، فإن العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث هو ٧٨ عاما، وبالنسبة للذكور ٧٧,٩ من العام، ويمثل ذلك زيادة كبيرة على معدلات سنة ١٩٧٤، حيث كانت التوقعات ٦٩ عاما بالنسبة للإناث و ٦٥ عاما بالنسبة للذكور.

٥١ – وفي أنغيلا نظام للضمان الاجتماعي منذ عام ١٩٨٢. وفي ميزانية عام ٢٠٠١، أعلنت الحكومة عن خطط لإنشاء برنامج دائم، في إطار مجلس الضمان الاجتماعي لمساعدة المسنين وغيرهم من الفئات المعوزة اقتصاديا. وفي عام ٢٠٠٢ أفاد وزير المالية أن الحكومة البريطانية قدمت مساعدة لإجراء الدراسات الأولية كما مولت مشروع تقييم حالة الفقر في البلد. وستحدد النتائج التي ستتمخض عنها هذه الجهود حجم المساعدة الإضافية التي ستقدم إلى الفئات الاجتماعية الضعيفة.

٥٢ – وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أجرت حكومة أنغيلا، في إطار مشروع تقييم حالة الفقر في البلد، دراسة استقصائية عن حجم دخل وإنفاق الأسر المعيشية في أنغيلا. وبينت الدراسة الاستقصائية أن الأسر المعيشية تندرج من حيث الدخل في خمس فئات ذات أعداد متساوية تقريبا من الأسر المعيشية التي تتراوح دخولها بين ما يقل عن ٩٣٠ ٢٠ من دولارات شرق الكاريبي في الحد الأدنى إلى ما يزيد عن ٩٢,٣٤٢ من دولارات شرق الكاريبي في الحدود العليا. ووفقا للتقديرات الأولية الواردة في الدراسة الاستقصائية، فإن متوسط معدل الإنفاق السنوي العام للأسرة المعيشية بلغ ٤٩,٧٢٠ من دولارات شرق الكاريبي[٢٩].

باء – العمالة

٥٣ – يشير تعداد السكان الأخير الذي أجري في عام ٢٠٠١ إلى أن عدد السكان القادرين على العمل في أنغيلا (أي الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٤ عاما فأكثر) يصل إلى ٠٥٠ ٦ (٢٢٢ ٣ من الذكور و ٨٢٨ ٢ من الإناث). وفي ذلك الوقت، كانت نسبة العاملين في قطاع الفنادق والمطاعم، ٢٨,٦ في المائة، ونسبة العاملين في قطاع التشييدات، ١٤,٩ في المائة، ونسبة العاملين في الإدارة العامة، ١١,٩ في المائة، ونسبة العاملين في القطاع المالي والتأمينات، ٧,٨ في المائة. وكانت نسبة البطالة ٦,٧ في المائة[٣٠]. ووفقا للدراسة

الاستقصائية للقوة العاملة والدراسة الاستقصائية للفقر، اللتين أنجزتا في تموز/يوليه ٢٠٠٢، فإن معدل البطالة بلغ ٧,٨ في المائة من إجمالي القوة العاملة.

جيم – التعليم

٥٤ – التعليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ عاما. وتوجد ست مدارس ابتدائية عامة ومدرسة ثانوية واحدة عامة هي مدرسة Albena Lake-Hodge الثانوية الشاملة. وفي إطار السياسة الحكومة الرامية إلى تمكين أنغيلا من سد احتياجاتها الحالية والمقبلة، يتم علاج مشكلة اكتظاظ الفصول بإنشاء مجمع آخر، فضلا عن تنفيذ إصلاح المناهج الدراسية. وفي سنة ٢٠٠١، بلغ عدد الطلبة المنخرطين في مدرسة Albena Lake-Hodge الثانوية الشاملة ١ ١٤٧ طالبا، يبلغ عدد الإناث من بينهم ٥٨٦ وعدد الذكور ٥٦١[٣١].

٥٥ – ووفقا لما ذكره وزير المالية، فإن الحكومة ركزت على التخطيط من أجل إعادة إصلاح وتحسين المباني في ثانوية Albena Lake-Hodge الشاملة، وتوسيع نطاق توفير الخدمات التعليمية لتشمل برامج التعليم العالي، ولا سيما في مجال السياحة والمهن والمواضيع التقنية والتجارية. وتعتزم الحكومة أيضا وضع خطط للراشدين ولمواصلة الدراسة وإجراء مناقشات أولية بشأن الحاجة إلى كلية محلية.

٥٦ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وزعت حكومة أنغيلا ٨٠ حاسوبا و ٣٠ طابعة على المدارس الابتدائية العامة. وقدمت هذه المعدات مدرسة مقاطعة ''ماونت سيناي'' (Mount Sinai) في نيويورك[٣٢]. وقدمت شركة كابل أند وايرلس المحدودة خدمات الإنترنت عالية السرعة للمكتبات العامة وجميع المدارس في الجزيرة. وتبلغ سنويا تكلفة النظام الجديد للشركة المذكورة ٠٠٠ ٢٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي[٣٣].

دال – الصحة العامة

٥٧ – على الرغم من وجود مشاكل اقتصادية، فإن الحكومة تظل ملتزمة بتقديم الرعاية الصحية الأولية لجميع سكان أنغيلا. وتدرج الحكومة ضمن أولوياتها في قطاع الصحة تحويل مستشفى ''برنسس ألكسندرا'' إلى هيئة صحية رسمية، وتعزيز إدارة الرعاية الصحية الأولية، وتوسيع نطاق خدمات الصحة العقلية والنفسية، وتطوير قسم الصحة البيئية بإدارة الرعاية الصحية الأولية؛ وتحسين نطاق ونوعية خدمات تصريف النفايات الصلبة. وخططت الحكومة أيضا لتحويل إدارتي الصحة الأولية والثانوية إلى هيئة صحية. ومن الأولويات

المحددة توسيع مختبر المياه وإتمام جناح التوليد في مستشفى برنسس ألكسندرا وإتمام مرفق غسل الكلى.

٥٨ - وتقوم إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة بتمويل استراتيجية القطاع الصحي لدعم حكومة أنغيلا في مجال إصلاح القطاع الصحي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدم تقرير بشأن إنشاء هيئة صحية في أنغيلا إلى وزير التنمية الاجتماعية.

٥٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تم افتتاح عيادة صحية متعددة التخصصات في ويلتشيس، الواقعة في الطرف الشرقي لأنغيلا. وسيتيح هذا المرفق تغطية كاملة للخدمات الطبية، وعلاج الأسنان، وخدمات التمريض، لسكان هذه المنطقة من الجزيرة. وتبرعت الحكومة البريطانية بمبلغ قدره ٥٣٦ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي لتغطية جزء من تكاليف التشييد، وساهمت حكومة أنغيلا بمبلغ يزيد على ٤٨٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي، من صندوقها الموحد. وحل المرفق الجديد محل عيادة ميناء الجزيرة التي تقع في منطقة تغمرها مياه الفيضانات عند نزول أمطار غزيرة[٣٤].

هاء - الهجرة

٦٠ - كما أشير في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2002/3، الفقرات ٦٢-٦٤)، فإن التطور الاقتصادي الذي شهدته أنغيلا، خلال العقد الماضي، أوجد طلبا على العمل من المقيمين خارجها.

٦١ - ووفقا لأحدث تقديرات تعداد السكان، فإن عدد المواطنين غير الأنغيليين قد ازداد بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان من ٩,٢ في المائة في سنة ١٩٨٤ إلى ٢٣,٢ في المائة في سنة ١٩٨٢، وارتفع في سنة ٢٠٠١ إلى ٢٧,٤ في المائة. وتتشكل النسبة الأكبر من المواطنين غير الأنغيليين من أشخاص في سن العمل، لا سيما من بين أولئك القادمين من بلدان الكمنولث الكاريبي. وأظهرت هذه الفئة أكبر زيادة لها في الفترة ما بين سنة ١٩٩٢ و سنة ٢٠٠١، وذلك تحديدا من ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة.

٦٢ - وقررت حكومة أنغيلا في سنة ٢٠٠٢ فرض قيود على الهجرة بالنسبة لمواطني جامايكا وغيانا في محاولة للحد من العمالة غير المشروعة. ووفقا لما أشارت إليه المصادر الحكومية، فإنه في الوقت الذي تستطيع فيه جزر أخرى تحمل تبعات التنقل الحر للأشخاص، فإن أنغيلا تفتقر ببساطة إلى تلك القدرة. وطلبت حكومتا جامايكا وغيانا إلى الأمين العام للجماعة الكاريبية أن يبذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى مخرج من هذا المأزق، وذكرت الحكومتان أن الإجراء الذي اتخذته أنغيلا مخالف لنص وروح التجمع الإقليمي[٣٥].

واو – الجريمة

٦٣ – كما ورد سابقا (انظر الوثيقة A/AC.109/2002/3، الفقرة ٦٩)، فإن معدلات الجريمة في أنغيلا منخفضة نسبيا حسب المعايير الإقليمية.

٦٤ – في إطار تعداد السكان لسنة ٢٠٠١، وُجِّه سؤال إلى أفراد السكان البالغ عمرهم ١٥ سنة، أو أكثر، عما إذا كانوا قد تعرضوا لجرائم ضدهم خلال العام الماضي. ومن بين إجمالي عدد الأفراد الذين وردت ردودهم، أجاب ٢,٦ في المائة من بينهم بالإيجاب، وذكر ٧٠ في المائة من هؤلاء أنهم أبلغوا الشرطة عن هذه الجرائم. ووفقا لما جاء في الدراسة الاستقصائية، فإن ضحايا الجرائم كان عددهم من بين المواطنين ذوي البشرة البيضاء يفوق غالبا عدد الأشخاص من الأصول الإثنية الأخرى. بيد أن احتمالات إبلاغ الشرطة عن الجرائم تزداد بين الفئات ذات الأصول الإثنية المختلطة.

سادسا – البيئة

٦٥ – كما سبق أن ذُكر في السنوات الماضية (انظر الوثيقة A/AC.109/2000/15، الفقرات ٣٢-٣٤ والوثيقة A/AC.109/2002/3، الفقرة ٧٠)، فإن حكومة أنغيلا تلتزم بخطة عمل بشأن البيئة في إطار اتفاق البرنامج القطري الاستراتيجي.

٦٦ – وتتلقى أنغيلا دعما كبيرا من المشاريع البيئية التابعة لإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، داخل إطار ميثاق المملكة المتحدة البيئي لمساعدة أقاليم ما وراء البحار. وستستفيد أنغيلا من صندوق جديد للمسائل البيئية في أقاليم ما وراء البحار أنشأه مكتب الشؤون الخارجية والكمنولث بمبلغ ١,٥ مليون جنيه استرليني. وستتعاون حكومة الإقليم مع حكومة المملكة المتحدة من أجل تحقيق الأهداف المحددة المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، داخل إطار ميثاق أنغيلا للبيئة[٣٦].

سابعا – العلاقات مع المنظمات/الترتيبات الدولية

٦٧ – إن أنغيلا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهي عضو منتسب في رابطة دول البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية والسوق الكاريبية المشتركة. ولما كانت أنغيلا تابعة للمملكة المتحدة، فهي تتمتع بمركز إقليم ما وراء البحار المرتبط بالاتحاد الأوروبي.

٦٨ - وتتعاون حكومة أنغيلا بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي الأخرى، كما تشارك في المشاريع الإقليمية التي تقوم بها المنظمات والوكالات الدولية.

٦٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، شارك ممثلو أنغيلا في اجتماع منظمة دول شرق الكاريبي الذي عقد في سانت كيتس. وناقش القادة من البلدان الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي التقارير المرحلية عن حرية الحركة لمواطنيهم، ومشروع الاتحاد الاقتصادي للمنظمة.

٧٠ - ودعُي ممثل عن أنغيلا إلى المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جنوب أفريقيا خلال الفترة بين ٢٦ آب/أغسطس و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٣٧].

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٧١ - تضطلع بمهمة المراجعة الدستورية لجنة المراجعة الدستورية التي أنشأتها حكومة الإقليم بالتعاون مع السلطة القائمة بالإدارة وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطوال سنة ٢٠٠٢ قامت حكومة أنغيلا بتنظيم سلسلة من الاجتماعات البلدية لبحث التعديلات الدستورية المقترحة وعلاقة الإقليم بالمملكة المتحدة (انظر أيضا الفقرة ١٢).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧٢ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (انظر A/C.4/57/SR.3) قالت فيه إنه مما يسر حكومتها، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، أن تبلغ عن إحراز مزيد من التقدم نحو التحديث وتطوير العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها في ما وراء البحار. وقد عقد الاجتماع السنوي الرابع للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مما أتاح محفلا لإجراء حوار سياسي منظم بين رؤساء الوزارات المنتخبين ديمقراطيا ووزراء حكومتها فيما يتعلق بتلك العلاقة، القائمة على الشراكة، بين المملكة المتحدة وأقاليمها. كما مكّن ذاك الاجتماع الحاضرين من التشاور بشأن مسائل، مثل عملية الاستعراض الدستوري، وحقوق الإنسان، والمسائل البيئية الناجمة عن التزامات المملكة المتحدة الدولية.

٧٣ - وما برحت الشراكة القائمة بين المملكة المتحدة وأقاليمها في ما وراء البحار تتطور: ففي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أصبح مرسوم الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار قانونا نافذا

اعتبارا من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢، ويمنح الجنسية لمواطني الأقاليم البريطانية ، مع الحق في الإقامة في المملكة المتحدة وحرية التنقل في أوروبا؛ وغيَّر تسمية الأقاليم من ''تابعة'' إلى ''ما وراء البحار'' لكي تظهر على نحو أكثر دقة طبيعة العلاقة. وعلاوة على ذلك، كان الاستعراض الدستوري جاريا في جميع الأقاليم تقريبا، بمشاركة تتم للمرة الأولى من قبل لجان الاستعراض المعينة محليا، بغية تزويد كل إقليم بدستور حديث يناسب تنميته الطويلة الأجل وتتجلى فيه ظروفه الخاصة. وكان بعض عمليات الاستعراض المذكورة قد شارف على الانتهاء في حين كان بعضها الآخر قد قطع شوطا طويلا، وكان من المقرر، مثلا، أن تنتخب جزيرة آسانسيون مجلسا للجزيرة بحلول أواخر عام ٢٠٠٢.

٧٤ - وأضافت ممثلة المملكة المتحدة أن العمل جار لإعمال المبادئ التوجيهية في ميثاق البيئة لأقاليم ما وراء البحار، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أُقرت مشاريع رائدة بالنسبة لإقليمين، وستتم مراقبتها بدقة لمعرفة مدى مناسبتها لأمكنة أخرى. وسيوسع نطاق اتفاقات بيئية متعددة الأطراف كي تشمل الأقاليم، كما ستُعزز التشريعات الوطنية. وقد نُفِذت مشاريع تعالج مجالات رئيسية، مثل إصلاح الموئل، والدراسات الاستقصائية للموارد الحية، ومعالجة مشكلة الأنواع التطفلية، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني. كما ستساعد حكومتها الأقاليم على الإفادة من الأنشطة التجارية للجنة الأوروبية، والحصول على مساعدتها الاقتصادية والإنمائية، على الصعيدين الإقليمي والثنائي، في إطار قرار تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لرابطة ما وراء البحار.

٧٥ - وأعلنت أن رغبات شعوب الأقاليم، المعرب عنها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الأخرى، هي ذات أهمية بالغة بالنسبة للمملكة المتحدة. فالعلاقة بين حكومتها وأقاليمها تقوم على مبادئ أساسية، مثل تقرير المصير، والالتزامات المتبادلة، وحرية الأقاليم في تسيير شؤونها إلى أقصى حد ممكن، والالتزام الثابت من جانب حكومتها بمساعدة الأقاليم اقتصاديا وأثناء الطوارئ.

٧٦ - وأردفت ممثلة المملكة المتحدة قائلة إن هناك صفة مشتركة أساسية في النهج المتبنى بين حكومتها واللجنة، وإنها لذلك تأسف لأن بعض القرارات، ولا سيما قرارات اللجنة الخاصة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، لا تتجلى فيها دائما هذه الصفة المشتركة بشكل صحيح. ولقد أشار القرار السنوي الشامل إلى أنه ليس هناك من بديل لمبدأ تقرير المصير وأنه من المؤسف أن اللجنة الخاصة ما برحت تطبق هذا المبدأ بشكل انتقائي. وأعربت عن عزم حكومتها الكامل على مواصلة العمل مع اللجنة الخاصة، وهذا ما تبين بحضور ممثل

حكومتها في الحلقة الدراسية الإقليمية التابعة للجنة الخاصة التي عقدت في فيجي في عام ٢٠٠٢.

جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة

٧٧ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١٣٨/٥٧ ألف وباء الذي يتعلق الجزء العاشر منه بأنغيلا.

الحواشي

(١) *Demography, Culture, Migration, Crime, Marital Status and Fertility of the Resident Population of Anguilla according to the May 2001 Census*, Statistic Department, Ministry of Finance, Government of Anguilla. http://www.gov.ai/statistics/census/index.htm.

(٢) The Observer, London (United Kingdom), 12 may 2002.

(٣) The Fourth Overseas Territories Consultative Council, Report of the Proceedings, 26-27 September 2002.

(٤) *Europa World Yearbook 2002*: "United Kingdom Overseas Territories: Anguilla".

(٥) Economist Intelligence Unit, *Country Profile: Anguilla, 2001/2002*.

(٦) *The Anguillian*, 13 December 2002.

(٧) Economic Intelligence Unit. Budget 2003.

(٨) NewsEdge, 14 January 2002.

(٩) Department for International Development (DFID) — Anguilla.

(١٠) Statistic of Department of Agriculture.

(١١) *The Anguillian*, 16 January 2003; 27 February 2003.

(١٢) *Europa World Yearbook 2002*: "United Kingdom Overseas Territories: Anguilla".

(١٣) *The Anguillian*, 6 February 2003.

(١٤) "Commitment of Anguilla". http://www.oecd.org/pdf/M00027000/M00027081.pdf.

(١٥) http://www.oecd.org/EN/document/0,,EN-document-103-3-no-12-36128-0,00.html.

(١٦) *Wall Street Journal*, 22 November 2002.

(١٧) www.accountancyage.com.

(١٨) *Financial Times*, 2 January 2002.

(١٩) *BBC Monitoring Americas*, 1 November 2002.

(٢٠) *The Anguillian*, 16 November 2002

(٢١) *The Anguillian*, 23 January 2003.

(٢٢) *The Anguillian*, 16 November 2002.

(٢٣) *Europa World Yearbook 2002*: “United Kingdom Overseas Territories: Anguilla”.

(٢٤) *The Anguillian*, 13 December 2002.

(٢٥) *The Anguillian*, 20 February 2003.

(٢٦) NewsEdge, 28 September 2001.

(٢٧) *The Anguillian*, 11 November 2002.

(٢٨) *The Anguillian*, 13 February 2003.

(٢٩) Anguilla Government “Poverty Assessment Study” www.gov.ai/statistics/Press%20Release%20Poverty.htm#_ftnref2.

(٣٠) Population Census 2001.

(٣١) http://www.gov.ai/statistics/EDUCATION%20TABLES.htm.

(٣٢) *The Anguillian*, 13 February 2003.

(٣٣) *The Anguillian*, 6 March 2003.

(٣٤) *The Anguillian*, 6 February 2003.

(٣٥) BBC Monitoring Americas, 5 July 2002.

(٣٦) www.dfid.gov.uk.

(٣٧) A/CONF.199/2.